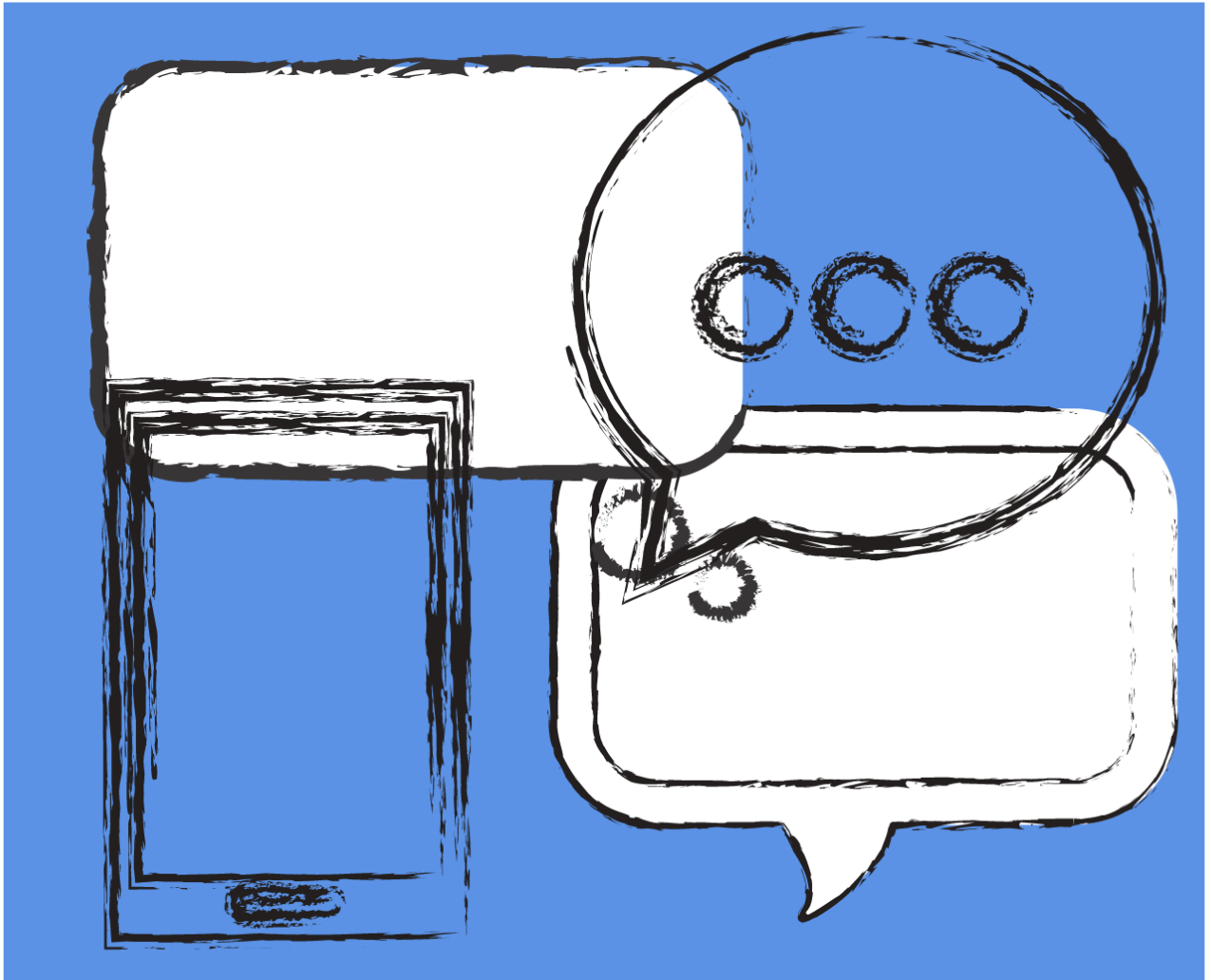




مبادئ توجيهية غير ملزمة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة

الشبكة العالمية لنزاهة القضاء



مقدمة

تمّ إطلاق البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع إعلان الدوحة الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في العام ٢٠١٥ موضع التنفيذ. ويؤكد الإعلان مجدداً التزام الدول الأعضاء "ببذل قصارى الجهود لمنع الفساد ومكافحته، ولتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية وإلى تشجيع النزاهة والمساءلة في نظم العدالة الجنائية بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

من أجل تحقيق هذه الأهداف، كان إنشاء شبكة النزاهة القضائية العالمية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في فيينا، النمسا، كإحدى المبادرات الأساسية لركيزة النزاهة القضائية للبرنامج العالمي. إن شبكة النزاهة القضائية العالمية هي منصة لتقديم المساعدة للأجهزة القضائية في سبيل تعزيز نزاهة القضاء ومكافحة الفساد في نظام العدالة.

حين إطلاق فعالية الشبكة العالمية للنزاهة القضائية في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ومن خلال استطلاع رأي عبر الإنترنت اجري في عام ٢٠١٧، أعرب القضاة وأصحاب المصلحة في قطاع العدالة من جميع أنحاء العالم عن اهتمامهم بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أعضاء السلطة القضائية. وقد انعكس هذا الاهتمام أيضاً في الإعلان المتعلق بالنزاهة القضائية، الذي تمّ اعتماده حين تحديد أولويات الشبكة في نهاية إطلاق الفعالية. وأبرز الإعلان، على وجه الخصوص، أهمية اعداد مواد إرشادية ومنتجات معرفية أخرى لمساعدة القضاة على التصدي لتحديات نزاهة القضاء واستقلاليتهم، بما فيها تلك الناشئة عن ظهور أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، شرعت الشبكة العالمية للنزاهة القضائية في تطوير مجموعة مبادئ توجيهية دولية غير ملزمة يمكن أن تكون (أ) مصدر إلهام للأجهزة القضائية التي تعترم تناول هذا الموضوع؛ و (ب) إعلام القضاة حول مختلف المخاطر والفرص الناشئة عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وكجزء من هذه المبادرة، عُقد اجتماع لفريق من الخبراء في مقر الأمم المتحدة في فيينا، النمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وتم إطلاق دراسة استقصائية عالمية في العام عينه لإجراء تحديد دقيق للتحديات الخاصة التي تواجه القضاة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وينبع النصّ والتوصيات التالية من المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، ومن نتائج الدراسة الاستقصائية وكذلك من المناقشات على نطاق أوسع مع المشاركين في الشبكة.

مبادئ توجيهية غير ملزمة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة

الديباجة

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية للعديد من الأشخاص والمجتمعات، مما أدى إلى تغيير الطريقة التي يتم من خلالها جمع المعلومات المتعلقة بهم ونشرها.

نظراً لطبيعة الوظيفة القضائية والأهمية الحيوية لثقة الجمهور في نزاهة المحاكم وحياديتها، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة، سواء بصورة فردية أو جماعية، تطرح مسائل معينة ومخاطر أخلاقية ينبغي التصدي لها.

على الرغم من أن القضاة، كسائر المواطنين، لهم الحق في حرية التعبير والمعتقد وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، إلا أنه ينبغي عليهم أن يتصرفوا دائماً على نحو يحافظون فيه على كرامة مهنتهم وعلى حياد واستقلال القضاء. قد يكون للطريقة التي يستخدم فيها قاض فرد وسائل التواصل الاجتماعي، تأثير في تحديد الصورة التي يرى بها الجمهور جميع القضاة والثقة في الأنظمة القضائية بشكل عام.

إن موضوع استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي امر معقد. من ناحية، أدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة في حالات معينة إلى اعتبار هؤلاء القضاة متحيزين أو عرضة لتأثيرات خارجية غير ملائمة. ومن ناحية أخرى، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تخلق فرصاً لتوسيع انتشار خبرة القضاة، وزيادة فهم الجمهور للقانون، وتعزيز وجود بيئة من العدالة المفتوحة والتقارب مع المجتمعات التي يخدمها القضاء. بالإضافة إلى ذلك، تمّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الحالات كمنصة للإساءة للقضاة عبر الإنترنت أو لإزعاجهم.

تحدد مبادئ بنغالور للسلوك القضائي المعترف بها عالمياً ستّ قيم أساسية ينبغي أن توجه عمل كل قاضٍ ونمط حياته، وهي الاستقلال والحياد والنزاهة والملائمة والمساواة والكفاءة والمثابرة. عند استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي، ينبغي دائماً للقضاة الاسترشاد بمبادئ بنغالور وكذلك بالشرح التفصيلي المرافق لها. وتقتضي الإشارة إلى أنه عند الصياغة الأولى لهذه الوثائق، لم تكن منصات وسائل التواصل الاجتماعي موجودة، ولذا لا يشير أي من هذه الوثائق صراحة إلى كيفية استخدام هذه المنصات أو يقدم المشورة بشأن التحديات والفرص الفريدة التي تتيحها منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

حالياً توجد مجموعة واسعة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم كل منها خدمات متميزة، وتوفّر فرصاً مختلفة للتفاعل، وهي تستهدف جماهير متنوعة. وبالتالي، قد تبرز توقعات متباينة فيما يخصّ محتوى المشاركة ونوعها وتواترها باختلاف المنصات. بالإضافة إلى ذلك، تتطور معظم منصات وسائل التواصل الاجتماعي باستمرار. وبالتالي، قد يكون مناسباً اعتماد مقاربات عدة تختلف بحسب طبيعة منصة التواصل الاجتماعي ونوعها.

تيسر وسائل التواصل الاجتماعي تزايد الفرص لمجموعة واسعة من وسائل الاتصال والعلاقات الالكترونية مع القضاة. قد يكون لهذا الامر تأثير، من بين أمور أخرى، على القواعد والمبادئ التي تضبط التواصل مع فريق واحد، والتحكيز والتعامل والتأثيرات الخارجية.

عادة ما تختلف مفاهيم مثل "الأصدقاء" و "المتابعة" في سياق وسائل التواصل الاجتماعي عن الاستخدام التقليدي لها. في بعض الحالات، قد لا تعني أكثر بكثير من العلاقة القائمة بين مقدم المحتوى (مثل كاتب عمود صحفي) والقارئ أو المشترك. ولكن، في حالات أخرى، قد ترتقي درجة التفاعل الالكتروني لتصبح ارتباطاً شخصياً أو حتى حميمياً، مما يتطلب الحذر من جانب القاضي، او الإفصاح عن هذه العلاقة أو التنحي أو الرد أو أي من الإجراءات الأخرى المماثلة لتلك التي تنشأ عن العلاقات التقليدية خارج الإنترنت. هذه المسائل تتوقف على طبيعة منصة التواصل الاجتماعي نفسها والطرق التي طورتها لتسهيل التواصل بين مستخدميها.

يهدف ما يلي إلى تقديم الارشاد للقضاة وللأجهزة القضائية (وكذلك للعاملين في الوظائف القضائية الأخرى ولموظفي المحاكم عند الاقتضاء، فقد يكون لسلوكهم ايضاً تأثير على النزاهة القضائية وثقة الجمهور بالقضاة)، كما تحديد إطار أعمّ لكيفية ارشاد القضاة وتدريبهم على استخدام منصات التواصل الاجتماعي المختلفة بما يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية للسلوك القضائي والأخلاقيات ومدونات قواعد السلوك القائمة.

وأخيراً، يقتضي أيضاً مراعاة الاختلاف في الثقافات والتقاليد القانونية، عند مقارنة مختلف المسائل المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة وعند تصميم الارشاد والتدريب الذي ينبغي توفيره لهم.

المخاطر والفرص في وعي القضاة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

١. من المهم أن يشارك القضاة، كمواطنين ومن خلال دورهم القضائي، في المجتمعات التي يعملون فيها. في عصر تتضمن هذه المشاركة على نحو متزايد، أنشطة عبر الإنترنت، لا ينبغي منع القضاة من المشاركة اللائقة في وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، يجب أن تكون الفائدة العامة لمثل هذه المشاركة ولهذا الانخراط القضائي، متوازنة مع ضرورة الحفاظ على ثقة الجمهور في القضاء وعلى الحق في محاكمة عادلة وعلى حياد ونزاهة واستقلالية النظام القضائي ككل.
٢. إن مبادئ بنغالور للسلوك القضائي وغيرها من القواعد والمعايير والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة بشأن السلوك القضائي والأخلاقيات القضائية تنطبق على الحياة الرقمية للقضاة بقدر ما تنطبق على حياتهم الواقعية. وتفتح وسائل التواصل الاجتماعي الباب امام تحديات وفرص مثيرة للاهتمام وتُشرك مبادئ بنغالور بطرق مختلفة، وينبغي أن يكون القضاة على دراية بذلك. قد تكون هناك ايضاً متطلبات إضافية من شأنها إخطار القضاة حول استخدام هذه التكنولوجيا بتحفظ. إلا انه لا ينبغي ان تكون هذه المتطلبات الإضافية مخصصة لتكنولوجيات معينة مستخدمة في أي وقت محدد، بل يجب أن تتسم بالشمولية من حيث قابليتها للتطبيق.

٣. ينبغي أن يكون لدى القضاة معرفة عامة بوسائل التواصل الاجتماعي بصرف النظر عما إذا كانوا يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أم لا، بما في ذلك عن كيفية إنتاجها لأدلة في القضايا وفق ما قد يقرّره القضاة. ينبغي أن يكون لدى القضاة أيضًا فهم لتكنولوجيا الاتصال عبر الإنترنت الحالية وادواتها، بما في ذلك التكنولوجيا التي تعمل بالذكاء الاصطناعي.
٤. ينبغي أن يتلقى القضاة تدريباً خاصاً حول مزايا استخدامهم الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي ومخاطره وصعوباته، وكذلك حول استخدام هذه الوسائل من قبل أفراد أسرهم وأصدقائهم المقربين وموظفي المحاكم.
٥. ينبغي أن يراعي القضاة الافراد المكانة الاخلاقية والنزاهة والملائمة والهيبة الملازمة لمنصبهم القضائي حين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
٦. ينبغي أن يكون القضاة على بينة من الجوانب العملية لأشكال التعبير والتجمّع عبر الإنترنت، وأن يأخذوها بعين الاعتبار. تشمل هذه الجوانب إمكانية انتشار أوسع، من ناحية الدعاية أو التضخيم لشبكات اكبر، واستمرارية اطول للتصريحات، فضلاً عن احتمال حصول تداعيات ملحوظة لأفعال بسيطة وعرضية نسبياً (مثل "الإعجاب") أو نقل المعلومات التي ينشرها آخرون.
٧. إن السلطات القضائية مدعوة إلى التماس المساعدة من ممثلي القانون والمجتمع المدني بغية تبديد الغموض الذي يلف المحاكم ومفاهيم الوصول إلى العدالة. وينبغي أن يدرك القضاة بأن الهيئات ذات الصلاحية في المحاكم أو السلطات القضائية ككل قد تنظر في الفرص التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي ومجتمعات الإنترنت وتعمل على أساسها في هذا الصدد.
٨. حيثما تشير مبادئ بنغالور للسلوك القضائي والشروح عليها إلى قدرة القضاة على تثقيف الجمهور وممثلي القانون أو المشاركة في الحوارات العامة، يمكن اعتبار أن ذلك يشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى أشكال التواصل الأخرى.
٩. ينبغي أن يضمن القضاة بأن مستوى استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي لا يؤثر سلبيًا على قدرتهم على أداء الواجبات القضائية بكفاءة واجتهاد.
١٠. يمكن أن يشكّل الاستخدام المؤسسي (مقابل الاستخدام الفردي)، لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل المحاكم، في ظروف مناسبة، أداة قيمة لتعزيز مسائل مثل (أ) الوصول إلى العدالة؛ (ب) الإدارة القضائية، ولاسيما الكفاءة القضائية والإسراع في بتّ الدعاوى؛ (ج) المساءلة؛ (د) الشفافية؛ (هـ) ثقة الجمهور في المحاكم كما في القضاء وفهم دور المحاكم واحترامها.
١١. ينبغي على المحاكم التي تعمل على إنشاء بوابات الكترونية للتقاضي أن تأخذ في الاعتبار مخاطر السماح لروادها باستخدام حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى هذه البوابات، في ضوء ممارسات تجميع البيانات المتّبعة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

تحديد هوية القضاة على مواقع التواصل الاجتماعي

١٢. يمكن للقضاة استخدام أسماءهم الحقيقية والكشف عن وضعهم الوظيفي على وسائل التواصل الاجتماعي، شريطة ألا يتعارض ذلك مع المعايير الأخلاقية والقواعد المعمول بها.
١٣. اثناء وضع المبادئ التوجيهية الراهنة، تم تبادل وجهات نظر متباينة بمسألة استخدام القضاة لأسماء مستعارة على وسائل التواصل الاجتماعي ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وعليه، فإن المبادئ التوجيهية الراهنة لا توصي باستخدام الأسماء المستعارة ولا تمنعه. ومع ذلك يمكن القول انه ينبغي على القضاة، في سلوكهم على وسائل التواصل الاجتماعي، الامتنال لجميع المعايير الأخلاقية المتعلقة بمهنتهم. ولا ينبغي على الاطلاق استخدام الأسماء المستعارة للقيام بأي سلوك غير اخلاقي على وسائل التواصل الاجتماعي. فضلاً إلى ذلك، فإن استخدام الاسم المستعار لا يوقر أي ضمانات بأن الاسم الحقيقي أو المركز القضائي لن يصبح معلوماً.
١٤. ينبغي للقضاة أن يأخذوا بعين الاعتبار وجود مروحة من منصات التواصل الاجتماعي وأن يدركوا أنه في بعض المنصات، قد يكون من المفيد فصل الهوية الخاصة عن الهوية المهنية. إن فهم كيفية عمل منصات التواصل الاجتماعي المختلفة ونوع المعلومات التي قد تكون لازمة أو ملائمة لمشاركتها على مختلف منصات التواصل الاجتماعي تشكل مجالاً مناسباً لتدريب القضاة.

المضمون والسلوك على مواقع التواصل الاجتماعي

١٥. إن المبادئ القائمة المتعلقة بمنزلة المحاكم وحيادية القضاء والانصاف تسري أيضاً على الاتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
١٦. ينبغي للقضاة تجنب التعبير عن آرائهم أو تبادل معلومات شخصية عبر الإنترنت يمكن أن تقوّض استقلالية القضاء أو نزاهته أو ملامته أو حياده أو الحق في محاكمة عادلة أو ثقة الجمهور في القضاء. وينطبق المبدأ عينه على القضاة بصرف النظر عما إذا كانوا يكشفون عن أسماءهم الحقيقية أو مركزهم القضائي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي أم لا.
١٧. ينبغي للقضاة عدم الانخراط في مناقشات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو خدمات المراسلة، مع الأطراف أو ممثلهم أو الجمهور بشأن القضايا المعروضة امامهم أو التي من المحتمل أن تُعرض امامهم للبتّ فيها.
١٨. ينبغي أن يبقى القضاة متحفظين في اللغة والأسلوب وأن يكونوا مهنيين وحذيرين بشأن كل ما يتعلق بالتفاعلات على جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وقد يكون من المفيد النظر بتأثير كل مادة من مواد محتواها (مثل المنشورات والتعليقات على المنشورات وتحديثات الحالة والصور الفوتوغرافية وما إلى ذلك) على الهيبة القضائية إذا تم الإفصاح عنه للجمهور العام. وينطبق التحفظ عينه عند التعليق على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يقوم الآخرون بتحميله.

١٩. ينبغي للقضاة أن يعاملوا الآخرين باحترام وتقدير، وألا يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي للاستخفاف بهواجس الغير، أو لإبداء تعليقات تتسم بالتمييز على أي أساس محظور.

٢٠. من المسلم به أن وسائل التواصل الاجتماعي تسهّل البحث عن الفرقاء على شبكة الإنترنت واكتشاف اشياء ليست جزءاً من الأدلة المعروضة امام المحكمة او الهيئة القضائية. مع مراعاة قواعد الأدلة التي تحكم مختلف الولايات القضائية، ينبغي للقضاة الامتناع عن البحث عن جوانب قضية ما على شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن الفرقاء والشهود، لأن ذلك يمكن أن يؤثر على قرارات القضاة بشأن قضية ما (أو قد يؤدي إلى تصوّر مفاده ان له مثل هذا التأثير).

٢١. ينبغي للقضاة النظر فيما إذا كان أي محتوى رقمي سبق توليهم القضاء قد يضرّ بثقة الناس في حيادهم أو في نزاهة القضاء بشكل عام. وينبغي للقضاة اتباع القواعد المعمول بها في ولايتهم القضائية المتعلقة بالكشف عن مثل هذا المحتوى وإزالته. وإذا لم يكن هناك قواعد قائمة، فينبغي للقضاة التفكير في إزالة المحتوى. وقد يكون من الضروري أخذ المشورة عما إذا كان من الصواب إزالته وكيفية القيام بذلك.

٢٢. إذا تعرض القاضي للإهانة أو الإساءة عبر الإنترنت، فيجب عليه/عليها طلب المشورة من كبار الزملاء القضائيين أو عبر الآليات الأخرى القائمة في السلطة القضائية ولكن ينبغي عليه الامتناع عن الردّ بشكل مباشر. وتُشجع السلطات القضائية على تقديم إرشادات للقضاة بشأن كيفية التعامل مع افعال التحرش أو الإساءة عبر الإنترنت.

٢٣. يمكن للقاضي استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة المواضيع ذات الأهمية. قد يكون من المفيد اتباع مجموعة متنوعة من المواضيع والمعلقين لتجنّب إنشاء "غرف صدى" خاصة بالقضاة. بيد انه ينبغي للقاضي ان يكون حذراً من متابعة أو الإعجاب بمجموعات دفاع أو حملات أو معلقين محددين قد يؤدي الارتباط بهم إلى الإضرار بثقة الناس في حيادية القاضي أو نزاهة القضاء بشكل عام.

٢٤. ينبغي للقضاة الحرص على عدم استخدام حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، سواء بشكل مباشر ام غير مباشر، لتعزيز المصلحة المالية او التجارية الخاصة بهم او العائدة للغير.

الصدقات والعلاقات عبر الانترنت

٢٥. ينبغي أن يدرك القضاة أن مفاهيم مثل "الصدقة" و"المتابعة" وما إلى ذلك، قد تختلف في سياق وسائل التواصل الاجتماعي عن الاستخدام التقليدي، وقد تكون أقل حميمية أو التزاماً. ومع ذلك، عندما تصبح درجة التفاعل، سواء عبر الإنترنت أو أيّ طريقة أخرى، أكثر ارتباطاً أو حميمية بشكل شخصي، ينبغي للقضاة أن يستمروا في التزام مبادئ بنغالور للسلوك القضائي، مما يستلزم، في حالات معينة، توخي الحذر أو الإفصاح عن هذه العلاقة أو التنحي أو الردّ أو أي من الإجراءات الأخرى المماثلة لتلك التي قد تنشأ عن العلاقات التقليدية خارج الإنترنت.

٢٦. ينبغي للقضاة، وبشكل دوري، متابعة حساباتهم السابقة والحالية على وسائل التواصل الاجتماعي وينبغي لهم اتخاذ تدابير من اجل مراجعة المحتوى والعلاقات كلما لزم الامر.
٢٧. ينبغي للقضاة تطوير ادبيات ملائمة وتطبيقها باستمرار لإزالة و/أو حظر المتابعين/الأصدقاء/ وما إلى ذلك، خاصة عندما يؤدي التقاعس عن القيام بذلك إلى إيجاد مظهر مفهوم من مظاهر التحامل او التحيز.
٢٨. إنه لمن الحكمة والحيلة أن يتوخى القضاة كل الحرص والعناية عند إنشاء صداقات وروابط عبر الإنترنت و/أو قبول طلبات الصداقة عبر الإنترنت.
٢٩. عند وجود اي شكّ سواء بالروابط عبر الانترنت أو بالمحتوى، يُشجع القضاة على طلب المشورة من خبراء وسائل التواصل الاجتماعي و/أو مستشاري الأخلاقيات القضائية المعتمدين من قبل الاجهزة القضائية.
٣٠. ينبغي للقضاة تجنّب قبول طلبات الصداقة أو إرسالها من أو إلى الفرقاء أو ممثلهم القانونيين، كما تجنّب الانخراط في أيّ تفاعلات أخرى معهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وينطبق الامر عينه على الشهود أو الأشخاص الآخرين المعنيين بالأمر.
٣١. ينبغي تدريب القضاة على كيفية إعلام افراد اسرهم، وأصدقائهم المقربين، وموظفي المحكمة، وما إلى ذلك، بشأن الالتزامات الأخلاقية التي تقع على عاتق القاضي، وكيف أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يقوّض الامتثال لتلك الالتزامات.

الخصوصية والامن

٣٢. يُنصح القضاة بالاطلاع على سياسات منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمونها وعلى انظمتها وإعدادات الأمان والخصوصية المعتمدة لديها ومراجعتها دورياً، وتوخي الحذر، بهدف ضمان النزاهة الشخصية والمهنية والمؤسسية والحفاظ عليها.
٣٣. بغض النظر عن الإعدادات، من المستحسن عدم إبداء القضاة أي تعليق أو الانخراط في أي سلوك على وسائل التواصل الاجتماعي قد يكون محرّجاً أو غير لائق إذا أصبح معلوماً للجمهور.
٣٤. ينبغي أن يكون القضاة على دراية بالمخاطر الناتجة عن مشاركة المعلومات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي ومدى ملاءمتها. وعلى الأخص، ينبغي أن يكون القضاة على دراية بمخاطر الخصوصية والأمن الناتجة عن الكشف عن مواقعهم أو عن أي معلومات مماثلة بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يدرك القضاة أنه حتى لو لم يكونوا مستخدمين نشطين لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد تنشأ مخاطر الخصوصية والأمن أيضاً من جراء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أفراد أسرهم وأصدقائهم المقربين وموظفي المحكمة، إلخ.

٣٥. ينبغي للقضاة أن يدركوا أن الطريقة التي يُنظر بها إليهم على وسائل التواصل الاجتماعي قد لا تستند إلى استخدامهم الفعلي لوسائل التواصل الاجتماعي فحسب، بل هي تستند أيضًا إلى المعلومات التي يتلقونها ومن تلقوها، حتى وإن كان التواصل لم يتم بطلب منهم.
٣٦. بصرف النظر عما إذا كان القضاة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أم لا، ينبغي لهم أن يبقوا يقظين في سلوكهم في الأماكن العامة، فقد يتم التقاط صور أو تسجيلات لهم يمكن نشرها بسرعة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.
٣٧. يجب على المحاكم والهيئات القضائية إعطاء الأولوية وتيسير تدريب القضاة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتمكينهم من إدارة الحسابات التي يستخدمونها بفعالية.

التدريب

٣٨. ينبغي بصورة دورية، توفير تدريب للقضاة لمعالجة المسائل والقضايا ذات صلة بالموضوع مثل ما يلي:
- I. ما هي منصات التواصل الاجتماعي المتاحة للاستخدام؛
 - II. كيف تعمل هذه المنصات؛
 - III. ما هي فوائد المشاركة في هذه المنصات؛
 - IV. ما هي المخاطر/العواقب المحتملة لهذه المشاركة؛
 - V. كيف ينبغي للقضاة المشاركة بتحفظ لحماية أنفسهم ومراعاة لالتزامهم بالحفاظ على استقلالية القضاء وهيبة مناصبهم وثقة الجمهور؛
 - VI. كيف ينبغي أن يكون أفراد الأسرة على اطلاع كاف لأداء دورهم في ضمان أن القضاة غير معرضين لمخاطر أمنية وبتقيّدون بنجاح بالتزاماتهم كقضاة؛
 - VII. كيف يمكن أن يكون لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل موظفي المحاكم تأثير أيضًا على ثقة الجمهور في القضاء، وعلى النزاهة والحياد والاستقلالية القضائية؛ و
 - VIII. لماذا يقتضي تجنب البحث عن الأطراف واكتشاف أشياء ليست جزءًا من الأدلة المعروضة على المحكمة أو الهيئة القضائية.
٣٩. ينبغي توفير التدريب للقضاة المعيّنين حديثاً. كذلك ينبغي توفير التدريب للقضاة بمستوى معين من الدوام وبشكل مستمر، كما ينبغي إتاحتها إلكترونياً، إن أمكن ذلك.
٤٠. ينبغي أن تكون هناك موارد سرّية جارية للاستفسار والمشورة وفقاً للحاجة. وينبغي للسلطة القضائية النظر في أمر نشر مصنّفات لمثل هذه المشورة والتوجيه بعد حجب الاسماء. ويمكن للسلطة القضائية أن تنظر أيضًا في إعداد إرشادات عملية أخرى للقضاة حول موضوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

الشبكة العالمية
لتزاهة القضاء



إعلان الدوحة :
ترسيخ ثقافة احترام القانون

